الأمم المتحدة A/57/PV.62

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٢
الأربعاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/57/3، الجزآن الأول والثاني)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي سعادة السيد إيفان سيمونوفيتش لكي يعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٢.

اتسم هذا العام بكونه من الأعوام الهامة جدا بالنسبة للمجلس، إذ أنه ساعد في رفع جدول أعمال التنمية الدولية إلى الأمام وتصدي لمهام جديدة تنطوي على تحديات جسيمة. وسأبرز بإيجاز بعض النتائج الأساسية لدورة المجلس، ثم أتناول قضايا متابعة نتائج المؤتمرات الأخيرة، وبناء السلام، ومنع نشوب الصراعات، بالإضافة إلى التعاون فيما بين المجلس والجمعية العامة ومجلس الأمن.

ولنبدأ باستعراض بعض أجزاء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٢. لقد كُرس الجزء الرفيع المستوى للمجلس لبحث مسألة تنمية الموارد البشرية، وخصوصا في مجالي الصحة والتعليم. وأعطي مضمونا ملموساً للسياسات والوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف إعلان الألفية في هذين المجالين. واعتمد هذا الجزء إعلانا وزاريا يؤكد أن الصحة والتعليم يشكلان الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر، وأنه لا بد من جعلهما الشاغل الأساسي لسياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من السياسات. ويوجه الإعلان دعوة قوية من أجل توفير المزيد من الموارد للتعليم والصحة، وخصوصا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وأعطي زخما جديدا للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني للعمل من أجل تحسين مستوى التعليم والصحة للجميع. وشارك عدد من وزراء الصحة أو التعليم ورؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-71334 (A)
0271334

ذات الصلة في الاجتماع الذي صدر فيه ذلك الإعلان. ومن السمات التي برزت هذا العام المشاركة الواسعة النطاق للمجتمع المدني في الجزء الرفيع المستوى وفي الأعمال التحضيرية له، وخصوصا من خلال محفل المنظمات غير الحكومية. ويتضمن الإعلان إشارة محددة تتعلق بإسهامات المجتمع المدني.

وفي المناقشة التي جرت خلال اجتماعات الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية، انصبت التركيز الرئيسي على تمويل العمل الإنمائي للصناديق والبرامج وعلى مواءمة إجراءاتها وتبسيطها. وركز المجلس أيضا على تقييم فعالية العمل الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة. وأعربت وفود كثيرة عن اهتمامها بزيادة تعزيز ذلك الجزء من المجلس باعتباره محفلا عالميا يوفر المبادئ التوجيهية للسياسة العامة للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويدعو القرار الذي اتخذه المجلس إلى تحديد أفكار أساسية لإرشاد وإعادة توجيه الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الأجلين القصير والمتوسط.

وركز الجزء الخاص بالتنسيق في المجلس على كيفية تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى تأثير وفعالية عمله. واعتمد ذلك الجزء استنتاجات متفقا عليها ترسي أساسا راسخا لتعزيز مساهمة المجلس في المتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وتتضمن الاستنتاجات المتفق عليها عددا من العناصر الهامة الداعمة لجدول أعمال الإصلاحات التي يجري تطويرها من جانب الجمعية العامة.

وفي الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية، أعطى المجلس توجيهات من أجل تعزيز تنسيق الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والهيئات الأخرى. كما أكد على أهمية ضمان الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وركز القرار الصادر في هذا الشأن بشكل خاص على تقديم المساعدات إلى الفئات الضعيفة.

وفي الجزء العام، ركز المجلس على توجيه عمل الهيئات الفرعية وتقوية أدائها وتعزيز أوجه التكامل فيما بينها. وتزداد أهمية دور المجلس في هذا الصدد مع مضيّنا قدما في تنفيذ الأهداف التي حددت في مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ وفي اجتماعات سابقة للأمم المتحدة بطريقة متماسكة وفعالة. وتم لأول مرة هذا العام تنظيم اجتماع لمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع رؤساء اللجان التنفيذية، أعقبته حلقة نقاش مع أعضاء المجلس. وقد أتاح ذلك الاجتماع محفلاً هاماً للتنسيق والتعاون بين اللجان التنفيذية ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا، كما أسهم في تقوية العلاقة بين المجلس ولجانه. ونظر المجلس كذلك في تقرير المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين الذي أنشأه مؤخرا. وأنشأ أمانة داعمة لذلك المنتدى في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون ذلك من الأمور الهامة لمساعدة المجلس في توجيه وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة ولزيادة الوعي بقضايا السكان الأصليين.

أنتقل الآن إلى متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. لقد اجتماع المجلس في الفترة بين انعقاد مؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ. وبالتالي، كان الشاغل الأساسي الذي تجلّى خلال تلك الدورة هو متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في هذين المؤتمرين، وفي مؤتمر قمة الألفية، وفي مؤتمرات رئيسية ومؤتمرات قمة أخرى. وإذ ننتقل إلى مرحلة تنفيذ الأهداف المتشابكة والمترابطة التي تم تحديدها في تلك المؤتمرات، نجد أن من الضروري أن تبرهن الأمم المتحدة على قدرتها على توفير توجيهات عملية فيما يتعلق بالقضايا البالغة الأهمية.

وتزداد أهمية ذلك في وقت نرى فيه أن الحالة الاقتصادية المتسمة بعدم اليقين وعملية العولمة المتسارعة تفرضان تحديات جسيمة. وقد برهنت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٢ على أن المجلس يتمتع بالقدرة على الاضطلاع بتلك المهمة.

وأكد المجلس من جديد التزامه بمساعدة الجمعية العامة في دعم الأهداف التي حددت في مؤتمر قمة الألفية وغيره من المؤتمرات الرئيسية، بما في ذلك المؤتمران المعقودان في مونتيري وجوهانسبرغ. وقد ساعد عمل المجلس من نواح كثيرة في النهوض بالمتابعة العملية لتنفيذ تلك الالتزامات. إن تشجيع الاستجابات المتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة هو مجال ينبغي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعملا فيه سويا وبشكل وثيق. وواصل المجلس بذل جهود متسقة لتعزيز المتابعة المتكاملة لنتائج تلك المؤتمرات وتحديد أفضل السبل لإجراء استعراضات لنتائج المؤتمرات. وفي عام ٢٠٠٢ أكد المجلس على أهمية الاستفادة الكاملة من هيئات الأمم المتحدة في استعراض نتائج المؤتمرات. وقد أعربت وفود كثيرة في الجمعية العامة عن تأييدها لإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية تحت رعاية رئيس الجمعية العامة لمعالجة هذه القضية بطريقة شاملة، مع مراعاة المناقشات الجارية حاليا بشأن عملية الإصلاح الشامل.

وتوجيهات الجمعية العامة في مجال السياسات العامة ستساعد المجلس لدى اضطلاعه بمهمته التي تستهدف تعزيز التماسك في تنفيذ أهداف المؤتمرات، وهي بذلك تعتبر من الوسائل الهامة لتحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. ويضطلع المجلس بشكل خاص بمهمة معالجة مواضيع للمؤتمرات المتعددة القطاعات وتوجيه أعمال لجانه وأعمال منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمتابعة نتائج المؤتمرات. وهو يسهم بالتالي في بلورة نهج شامل ومتكامل في جدول أعمال التنمية الذي انبثق عن المؤتمرات الأخيرة.

واعتمد المجلس في دورته التي عقدت في تموز/يوليه قرارا بشأن متابعة نتائج مؤتمر مونتيري. ويشدد ذلك القرار بشكل خاص على دور المجلس في ضمان التنفيذ المتماسك لتوافق الآراء الذي تحقق في مؤتمر مونتيري من جانب الكيانات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومن جانب المنظومة برمتها. إن المجلس عاقد العزم على أن يضطلع بشكل فعال بالدور المركزي المسند إليه في عملية متابعة نتائج مؤتمر مونتيري. وهو يفكر حاليا في كيفية إنجاز ولايته على أفضل وجه ممكن خلال اجتماعاته المشتركة مع مؤسسات بريتون وودز.

وقد أمعن المجلس النظر خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده في ربيع هذا العام في الكيفية التي يمكن أن يتم بها ذلك. ولأول مرة اشتركت منظمة التجارة العالمية بنشاط في الاجتماع المذكور، علاوة على مؤسسات بريتون وودز وغيرها من أصحاب المصلحة في عملية مونتيري. ونفكر حالياً في إطالة مدة هذا الاجتماع وجعلها يوماً كاملاً في العام القادم. ويمكن عقد المنتديات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص قبل هذا الاجتماع.

وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات مجال آخر يلزم أن نعبئ فيه جهودنا تحقيقاً للأهداف الواردة في إعلان الألفية. وقد وافق المجلس خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢، تلبية لطلب من الجمعية العامة، على إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات. وسيرمي هذا الفريق إلى دراسة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية، واستعراض برامج الدعم ذات الصلة، وإعداد التوصيات لبرنامج طويل الأمد للدعم يدمج أنشطة الغوث وإعادة التأهيل والتعمير والتنمية في نهج شامل، كما

سيرمي إلى إسداء المشورة بشأن ضمان ملاءمة المساعدة الدولية واتساقها. ويمثل هذا خطوة ملموسة اتخذها المجلس لتعزيز مساهمته في الأخذ بنهج متكامل إزاء بناء السلام والتنمية.

وكانت غينيا – بيساو أول بلد يطلب تشكيل هذا الفريق الاستشاري. وأود أن أشدد على أن تكوين الفريق لم يستند إلى معايير التمثيل الإقليمي بل إلى ضرورة وجود تمثيل البلدان التي يمكن أن تقدم أقصى قدر من المساهمة في التصدي للحالة في غينيا – بيساو تمثيلاً صغيراً ومتسماً بالكفاءة. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو. وقد قام الفريق بالفعل بزيارة غينيا – بيساو، وسيقدم للمجلس تقريراً عن توصياته بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وسيتعاون الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو في أدائه لمهمته عن كثب مع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا التابع لمجلس الأمن.

وقد اتسم العام ٢٠٠٢ في الواقع بزيادة التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وقد خاطبت مجلس الأمن أربع مرات. وأتيح لي في الآونة الأخيرة أن أتكلم في الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر بشأن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا وفي جلسة المجلس العلنية عن المرأة والسلام والأمن. كما خاطب رئيس مجلس الأمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سبيل المثال، في الاحتفال مؤخراً بذكرى مرور عشر سنوات على توقيع اتفاق السلام العام في موزامبيق. ونعتزم مواصلة هذا الحوار التفاعلي في المستقبل، إذ يتزايد إدراكنا للصلات الوثيقة بين السلام والأمن، بما في ذلك مسألة الإرهاب، وبين المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، فعلاوة على متابعة المؤتمرات والفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، فإن الكثير من النتائج الأخرى التي توصل إليها المجلس ذات صلة أساسية بأعمال الجمعية العامة، كالأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وتعميم منظور متعلق بنوع الجنس، على سبيل المثال لا الحصر.

وثمة علاقة أكثر موضوعية وتفاعلية آخذة في التطور بين الجمعية والمجلس. ومن شأن تلك العلاقة أن تعين على توفير منحىً عملي للمجتمع الدولي في متابعته مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر مونتيري، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ. وسيكون من المهم في هذا الصدد زيادة أوجه التآزر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية إلى أقصى حد.

وعملية إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، متابعة للجزء الخاص بالتنسيق في دورة هذا العام، مستمرة بقيادة المكتب. ولا يزال من الممكن زيادة الكفاءة في عمل المجلس. ومن الشروط الهامة في هذا الصدد أن يُتخذ قرار في أقرب وقت ممكن بشأن المواضيع المطروحة على الجزأين الرفيع المستوى والتنسيقي من المجلس من أجل إتاحة وقت كاف للتحضير لها، بما في ذلك عقد اجتماعات المائدة المستديرة وأفرقة المناقشة. ومن المجالات الأخرى التي يلزم أن يواصل المجلس فيها تحسين أعماله علاقته بمؤسسات بريتون وودز. وهذا الأمر ذو أهمية حاسمة لمؤسسات بريتون وودز وللمجلس على حد سواء، لأن زيادة الكفاءة في العلاقة بينهما يمكن أن تشكل أساساً لتوسيع نطاق عملية وضع القرار الاقتصادي على الصعيد العالمي وجعلها أكثر شمولاً.

ومع ذلك فينبغي أن نعترف بأن المجلس قد أدخل تحسينات هائلة على أعماله في الأعوام الأخيرة. ومن المؤكد أنه ليس الآن، مهما كان عليه الوضع في الماضي، هيئة

قاصرة على الرسميات. بل هو هيئة نشطة على مدار العام من خلال اجتماعاتها للمائدة المستديرة، وأفرقة مناقشتها، والفريق الاستشاري المخصص المنشأ حديثاً المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات.

وقد بيّنت لنا دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية أن في الإمكان تعزيز دور المجلس وكفاءة أعماله إذا ما توافرت الإرادة السياسية لدى أعضائه. ومن المتوقع خلال الدورة الحالية للجمعية العامة أن يكتسب العمل المتعلق بتعزيز المنظمة بصفة عامة طاقة جديدة وحافزاً جديداً. وسيدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره هذه العملية بشكل نشط في مجال اختصاصه.

السيد صالح (البحرين): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أتقدم بالشكر والتقدير للسفير سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على تقديمه وعرضه الشامل لتقرير المجلس (A/57/3). كما لا يفوتنا أن نثني على الجهود الحثيثة التي بذلها السفير سيمونوفيتش للنهوض بالمجلس وتطويره خلال رئاسته للمجلس هذا العام.

يحظى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكونه أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بأهمية بالغة. وهو بالإضافة إلى ذلك هيئة حكومية دولية مركزية مهمتها التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وتقديم الدراسات والتوصيات بشأن الأمور المتعلقة بالاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة، كما تنص على ذلك المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ونتيجة لأهمية هذه القضايا والدور الهام الذي يضطلع به المجلس، فقد ازدادت الحاجة خلال السنوات القليلة الماضية لإصلاح وإعادة تنشيط المجلس، وتم تحقيق بعض التقدم في هذا المجال. غير أنه لا يزال يتعين تحقيق المزيد من الإصلاح في طرق عمل المجلس، وطريقة التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والدولية. ومما يبعث على الأمل أنه لا تزال هناك جهود دؤوبة تُبذل حالياً لإعادة تنشيط الدور الذي يضطلع به المجلس من أجل جعله جهازاً أكثر فعالية في التعامل مع الأمور والمسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه.

ولعلنا نشير في هذا الخصوص إلى بعض التطورات الأخيرة والتقدم الذي أحرز في سبيل تفعيل دور المجلس خلال العام الجاري، ومن ذلك ما يلي.

أولاً، خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢، عقد مكتب رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعاً مشتركاً مع جميع رؤساء اللجان المهنية التابعة للمجلس. وكان الهدف من هذا الاجتماع الذي يُعقد لأول مرة هو تحقيق التنسيق بين هذه اللجان المختلفة التي تناقش قضايا مختلفة لكنها ذات صلة وترابط بين بعضها البعض. وقد تمخض هذا الاجتماع المشترك عن اجتماع رسمي لرؤساء اللجان المهنية مع أعضاء المجلس على غرار الاجتماع الذي يُعقد سنوياً لرؤساء اللجان الاقتصادية الإقليمية خلال الدورة الموضوعية للمجلس. مثل هذه الاجتماعات تساعد كثيراً في تنسيق جهود لجان المجلس المختلفة لتجنب أي ازدواج في عمل المجلس.

ثانيا، تم خلال الدورة الحالية للجمعية العامة عقد اجتماعات مشتركة بين اللجنتين الأولى والثانية من أجل زيادة التنسيق بين اللجنتين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولتفادي أي ازدواج في عمل اللجنتين. وكان الكثيرون يرون في السابق أنه لا يمكن تحقيق هدم وإصلاح حقيقيين للمجلس دون تنسيق فعال بين هاتين اللجنتين، اللتين تعتبران همزة وصل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والجمعية العامة من جهة أخرى.

ثالثا، عقد هذا العام أيضا خلال الأسبوع الثاني من تموز/يوليه ٢٠٠٢ اجتماع تنسيقي، هو الأول من نوعه، بين

رؤساء ثلاثة أجهزة رئيسية للأمم المتحدة هي مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إننا ندعم مثل هذه الاجتماعات لأنها تؤدي إلى زيادة فعالية هذه الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وتعزز التنسيق فيما بينها. وتساهم أيضا في زيادة فعالية الأمم المتحدة ككل. وهذا هو الهدف الذي دعت إلى تحقيقه قمة الألفية، وأكد عليه الأمين العام في تقريره ''برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''.

رابعا، تعزز التعاون والتنسيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى، فقد شارك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على دعوة من رئيس مجلس الأمن، في الاجتماع العام لمجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الذي عقد برئاسة موريشيوس بشأن ''الوضع في أفريقيا وكانت هذه المرة الأولى التي يشارك فيها رئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماع لمجلس الأمن. وقد أسست هذه الدعوة لمشاركات لاحقة لعل أهمها مشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبدعوة أيضا من رئيس مجلس الأمن في اجتماع مجلس الأمن مع الفريق العامل المعني بأفريقيا التابع لمجلس الأمن، الذي عقد في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. وتعزيزا لهذه العلاقة، شارك رئيس مجلس الأمن في الجزء الرفيع المستوى من عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢، وذلك بناء على دعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن العلاقة بين المجلسين، كما نراها، هي مثل العلاقة بين السلام والتنمية، فلا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، وهذا يعني أن المجلسين يكمل كل منهما الآخر. فلا سلام بدون تنمية، ولا تنمية تتحقق في ظل غياب السلام.

خامسا، شهدت الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٢ إنشاء الفريق الاستشاري المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، الأمر الذي يعد إنجازا حقيقيا للمجلس. إن إنشاء هذا الفريق الاستشاري سيعزز من الدور الذي يضطلع به المجلس في بناء السلام بعد النزاعات المسلحة وتحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار والحيلولة دون تجدد نشوب الصراعات. كما أن التعاون بين هذا الفريق الاستشاري والفريق العامل التابع لمجلس الأمن من شأنه أن يعزز علاقة التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

يلاحظ المتتبع لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هناك رغبة حقيقية من جانب الأعضاء ومن جانب الأمانة العامة ومن جانب الأطراف الأخرى المهتمة أيضا بإصلاح المجلس وتطوير أدائه وزيادة فاعليته. وقد أكد الأمين العام على هذا المطلب في تقريره المعنون ''تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي'' الذي تحدث فيه عن دور المجلس في تنسيق تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وتوصيات قمة الألفية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى التحديات التي تواجه المجلس في الحقبة الحالية، والتي من بينها العولمة، حيث يتعين على المجلس سن سياسات واتخاذ قرارات من أجل إيجاد نهج أكثر تكاملا لتحقيق السلام والتنمية.

لقد أولى المجلس خلال العامين المنصرمين أهمية قصوى للتنمية البشرية في القارة الأفريقية عن طريق تكريس الاجتماعات رفيعة المستوى للمجلس لمناقشة هذا الموضوع، وهو أمر مشجع، حيث نعتقد أن هذه القارة تستحق من الأمم المتحدة اهتماما حقيقيا لمساعدتها في التخلص من أزماتها التي أرهقتها وأثقلت كاهلها.

أخيرا، لا يسعنا إلا أن نتطلع إلى دور أكبر وأكثر فعالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا لمواجهة التحديات التي تفرضها تطورات العصر والمتغيرات الدولية المستمرة. ونعتقد أنه يجب أن تتضافر الجهود من أجل زيادة

تفعيل هذا الجهاز الهام وروافده ولجانه المختلفة. ولتحقيق ذلك لا بد من مزيد من التعاون بين أعضاء المجلس ومكتب رئاسة المجلس والأمانة العامة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تساعد في تحقيق المجلس لولايته على أكمل وجه.

السيدة لود (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة مع الاتحاد الأوروبي – إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبرى لإحياء المجلس الاقتصادي الاجتماعي. وفي هذا الخصوص، نجد أن دورة هذا الصيف الموضوعية أسفرت عن بعض المناقشات المثمرة. ومع ذلك، يجب أن يواصل المجلس إحياء نفسه من أجل الحفاظ على أهميته ولكي يصبح ذا هدف بشكل متزايد.

ومنجزات الدورة الموضوعية تضمنت المناقشة الوزارية والإعلان المتعلق بتنمية الموارد البشرية. والاتحاد الأوروبي يجد أن الدورة أسفرت عن اقتراحات محددة هامة للسياسات والخطوات المطلوبة لتحقيق أهداف قمة الألفية الإنمائية في مجالات الصحة والتعليم. ونحن نؤيد المجلس في جهوده للبناء على المنجزات الأخيرة لدورة هذا لصيف الموضوعية بغرض زيادة أهميته وفعاليته. وإذ نفعل هذا، فإننا نؤيد أن يكون للمجلس دور معزز في إجراء متابعة متكاملة منسقة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات قمتها. ونحث المجلس على مواصلة تعزيز تعاونه مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية على النحو المبين في توافق آراء مونتيري. ونتطلع إلى الانتهاء من وضع مقترحات لتعزيز الفائدة التشغيلية للحوار السنوي الرفيع المستوى بين المؤسسات.

ونحن نعلق أهمية على دور المجلس في تنسيق هيئاته الفرعية ودوره التكميلي مع الجمعية العامة. ونرحب بالقرارات الرامية إلى تعزيز فعالية عمل المجلس بالاتفاق على عدد من الخطوات المحددة لتنظيم أساليب العمل وتخفيف مشاكل الوثائق.

والاتحاد الأوروبي يسره غاية السرور إنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. ونأمل مخلصين أن تسهم هذه الآلية في ملء الفجوة بين جهود الإغاثة وجهود التعمير والتنمية الطويلي الأجل.

وبالإضافة إلى ذلك، نأمل أن توفر الآلية فرصة لتعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن من أجل التصدي لتحديات بناء السلام ومن أجل حشد المساندة لاحتياجات البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الذي اعتمد في الجزء الإنساني من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويوفر القرار دليلا واضحا لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالدعوة لمزيد من الاهتمام بالمجموعات الضعيفة.

إن مساندة المجلس الأوروبي لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر معلوم تماما. ويجب أن نستفيد من هذه الفرصة السانحة – وهي قوة الدفع للعمل والتحسن الناشئة

من مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ. والمطلوب هو الإرادة السياسية والعزم على فعل ذلك. ومن مسؤوليتنا أن نضمن أن يحقق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية المطاف إمكاناته في المجال الاقتصادي والاجتماعي، طبقا لميثاق الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى تنفيذ الخطوات التالية في هذا الصدد.

السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): اتخذت الجمعية العامة قبل سنة مقررا تاريخيا هو: أن تنظر في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسة عامة. وكانت نية الجمعية العامة أن تعزز دور ذلك الجهاز، حسبما دعي إلى ذلك في إعلان الألفية، وأن تستعيد للتعاون الدولي بعده السياسي الكامل ومقدرته على الإسهام في صون السلام. وكان لبلدي، الكاميرون، شرف رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي حينذاك.

إن التقديم الذي أجراه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل قليل، وهو زميلي السفير سيمونوفيتش، يوضح كيف كانت الجمعية العامة ثاقبة النظر في ذلك الوقت. وأود أن أتقدم بالتحية للجمعية لديناميتها، ووضوح رؤيتها ولمواصلة سعيها من أجل روح توافق الآراء، وهي مزية نحن جميعا معتادون عليها.

وقد استمع وفدي لذلك العرض باهتمام كبير. فقد شمل العمل الذي أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنة الماضية، فضلا عن، الأهم، وهو الاتجاهات التي تتخذ في المستقبل. ونحن مقتنعون بأن توصيات رئيس المجلس بالإضافة إلى المقترحات بالغة الفائدة التي تفضل بتقديمها لنا، ستجد مكانا في القرارات المستقبلية التي تعتمد في سياق نظر مفصل في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وكانت سنة ٢٠٠٢ معلما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما لاحظ رئيسه قبل قليل. ففي مونتيري ولاحقا في جوهانسبرغ، اعترف رؤساء دولنا بأهمية ذلك الجهاز في عملية حشد الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في إطار روح متجددة للشراكة من أجل التنمية وخصوصا من أجل عولمة أكثر إنصافا وإنسانية.

وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا هاما في عملية متابعة المؤتمرات - وهي شهادة يستحقها تماما لعمله حتى الآن. لكن هذا أولا وقبل كل شيء تحد يجب علينا جميعا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة أن نواجهه. ويوضح عمل المجلس هذه السنة أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح كما أن العرض الممتاز الذي قدمه رئيس المجلس من قبل له مغزاه بصفة خاصة في هذا الصدد.

ويعطي الإعلان الوزاري بشأن الصحة والتعليم دفعة مباشرة للجهود من أجل تحقيق أهداف إعلان الألفية وأهداف مؤتمرات القمة الهامة الأخرى. وفي حين يدعو الإعلان إلى مبادرات جديدة وشراكات جديدة، فهو يصدر مناشدة ملحة من أجل حشد موارد جديدة للصحة والتعليم.

كذلك أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عزمه على متابعة مؤتمر مونتيري. وقد أصدر مبادئ توجيهية واضحة للتحضير لاجتماعه في الربيع مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز. ونحن ندعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يبدأ في أسرع فرصة ممكنة الاستعدادات لهذا الاجتماع البالغ الأهمية، ويجب أن ننظر معا في كيفية إسهام هذا الاجتماع المقبل في تنفيذ أهداف مونتيري.

فلنشرك شركاءنا في بريتون وودز بينما نبقي الأبواب مفتوحة للمجتمع المدني. وفي هذا السياق، ينبغي أن نتدبر ما يستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسهم به في نجاح النقاش السنوي الرفيع المستوى في الجمعية العامة، خاصة النقاش الذي سيجري السنة القادمة بشأن متابعة مؤتمر قمة مونتيري.

كذلك أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدرته على تعبئة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على أساس أولويات محددة بصورة واضحة. وتمثل مشاركة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات الإقليمية الأخرى في الأنشطة التشغيلية بشرى خير لمقدرة المجلس على تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية.

وقد أوضح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجلاء الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به في النقاش بشأن التنمية الدولية؛ ومع ذلك، فهذا لا يكفي. ويجب على المجلس أن يكيف أساليب عمله للتحديات التي نطرحها ما تسمى بتعددية الأطراف الجديدة، والتي شُدد عليها خلال مؤتمر قمة الألفية وجدد تأكيدها مؤخرا في مونتيري والدوحة وجوهانسبرغ.

وأخيرا، أود أن أقول كلمات قليلة عن تنمية أفريقيا. لقد ظلت هذه المسألة في لب اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبعض السنوات، وهو أمر نحن ممتنون له. وفي سنة ٢٠٠١، في ظل رئاسة الكاميرون، كان المجلس أول هيئة دولية تعرب عن مساندتها بوضوح للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والتي أُطلقت قبل قليل في لوساكا.

وبإنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوة مهمة لتعزيز التعاون الدولي ولا سيما حيثما تمس الحاجة إليه. وترحب الكاميرون بإنشاء أول فريق استشاري مخصص لغينيا - بيساو، ونتطلع إلى تقريره باهتمام بالغ. ورغم الوضع السياسي الصعب في ذلك البلد - لا بل نتيجة له - يجب أن نبذل كل ما بوسعنا لنساعد شعب غينيا - بيساو على إيجاد السبيل لإعادة تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

وترحب الكاميرون أيضا بتعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، دعي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لحضور جلستين مهمتين لمجلس الأمن — الجلسة العلنية بشأن المرأة والسلام والأمن، والجلسة المخصصة لتعزيز منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا الوسطى. وهكذا، فإن الحوار الذي بوشر بين المجلسين سيحسن كفاءة عمل الأمم المتحدة لصالح السلام والتنمية.

وكما قلت في مستهل بياني، فإن الكاميرون كانت ترأس قبل سنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبمبادرة منا عرض تقرير المجلس على الجمعية العامة للنظر فيه، في جلسة عامة، وليس في اللجنة الثانية فحسب. وكما سبق وقلنا، فهذه ليست مجرد مسألة إجرائية. إذ هي توفر أيضا آلية تمكن الجمعية العامة من النظر في كل جانب من جوانب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإبداء آرائها فيما يتعلق بصياغة سياسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العامة، وإعداد الأنشطة الإنمائية الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة.

ويسرنا أن نشير إلى أن مناقشة اليوم منحتنا فرصة لنعبر بالعمق عن عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولنحدد توجهات جديدة بهدف تمكين ذلك الجهاز من أن يكون ما ينبغي أن يكون عليه: أي عاملا أساسيا لحماية السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ١٢ من جدول الأعمال. وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

قبل رفع الجلسة، أود أن أذكر الأعضاء أنه، كما أعلن في اليومية، فإن الجلسة الخامسة للمشاورات غير الرسمية المفتوحة للجلسات العامة المخصصة لإصلاح الأمم المتحدة ستعقد في قاعة مجلس الوصاية فور رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.